11

المقبرة الآسيوية
وابتكار هيين تسونغ غير المقصود

بعد وصول كل ذلك الذَّهب والفضة، اللذين جلبتهما إلى أوروبا، قوافل السفن وأعمال القرصنة والسَّلب من العالم الجديد، لم يستقر معظم تلك الكمية الضخمة من المعدنين الثمينين حيث أراد الأوروبيون لهما. فقد تلكّأ كل ذلك الدَّفْق لمدة قصيرة فقط في أوروبا ليتابع المسيرة باتجاه الشرق نحو آسيا. بل إن هناك بعض الأدلة على أن كمية الذَّهب والفضة التي تدفقت على الشرق الأقصى يمكن أن تكون قد تجاوزت كامل الكمية الواردة من أمريكا خلال الفترة ما بين 1600 ـ 1730[1]. فخلال السنوات الخمس والعشرين الأولى، التي تلت تأسيس شركة الهند الشرقية سنة 1600، كانت السبائك تشكل 75 بالمائة من مجموع حمولات السفن الذاهبة إلى الشرق.

لقد تبيَّن أن آسيا كانت كالإسفنجة فيما يتعلق بالذَّهب والفضة. فلم تعد إلى أوروبا إلاَّ كمية ضئيلة فقط من المعدنين. إن أسباب هذه الحركة الذاهبة في اتجاه واحد غير واضحة، وهنا قد يميل المرء للاتفاق مع كيبلنغ بأن الشرق شرق والغرب غرب، ويُنهي الموضوع. لكن ما حدث فعلاً لم يكن بهذه التفاهة.

ربما تذمَّر الأوروبيُّون من خسارة ذهبهم وفضتهم الغاليين لصالح الشرق، لكن رغبتهم بالتوابل والشاي والحرير، ووسائل الترف الأخرى القادمة من آسيا، لم تكن لتعرف الارتواء، وبالتالي لم يكن أمامهم من خيار آخر. ولا شك بأن أهل آسيا كانوا يرغبون الذَّهب والفضة أكثر من رغبتهم بالقصدير والرصاص والزئبق والملابس الصوفية والفراء التي كان الأوروبيون يعرضونها للبيع. وإِن مجرد استمرار حركة التجارة في اتجاه واحد طوال تلك المدة يمكن اعتباره دليلاً كافياً على مدى رضى الآسيويين عنها، ولكن يبرز أمامنا دليل آخر ربما كشف لنا المزيد: إِن أسعار السلع في الصين واليابان والهند لم تكن تختلف كثيراً بالنسبة للمعدنين الثمينين[2]. ولو لم تأخذ تلك العملية شكلاً مستقراً، لرفض الآسيويون الاستمرار في بيع منتجاتهم إِلى أوروبا، أَو لكانوا طلبوا كميات أكبر من الذَّهب والفضة تتناسب والحجم المادي للشاي والأقمشة الحريرية والتوابل التي يجري شحنها.

وإِذا خطر لك أن للآسيويين أولوياتهم الغريبة، فإِنه يتعين عليك التسليم بأن أولويات الأوروبيين لا تقل غرابة. فالأوروبيون أيضاً يسبغون قيمة كبرى على المعدنين الثمينين. وما من شك في أنهم كانوا اللام يعتبرون أنفسهم أكثر ثراء لو أنهم استطاعوا استبقاء الذَّهب والفضة وشحن المواد المفيدة كالحديد والقصدير والفراء. وقد وقع أحد المراقبين في هذا الفخ، وهو الفيلسوف والمؤرِّخ الإسكتلندي ديفيد هيوم، بالرغم من كل حكمته، وذلك عندما كتب سنة 1752 قائلاً: «إِن مهارة أوروبا وبراعتها تفوق عموماً مهارة الصين وبراعتها، وذلك فيما يتعلق بالصناعات والفنون اليدوية، ورغم كل ذلك، فنحن لا نستطيع على الإطلاق المتاجرة مع تلك البلاد دونما خسارة كبيرة»[3].

وقبل هيوم بأكثر من مائة سنة، كان توماس مان، وهو ابن ضارب نقد وتاجر بارع وأحد كبار المدراء في شركة الهند الشرقية، يمتلك إِدراكاً أكثر دقة لحقيقة تلك التجارة: «لو أن تلك الدول التي ترسل نقودها إِلى خارج بلادها

تفعل ذلك لأن لديها القليل فقط من السلع الخاصة بها، فكيف إذاً توفرت لديها كل تلك الثروة. . . وردَّي هو: عن طريق المتاجرة حتى بنقدها، وإلاَّ فبأية وسيلة أخرى أمكن لها الحصول على تلك النقود، وهي لا تمتلك مناجم ذهب أَو فضة»[4]؟. . . وكان مان يرد على انتقاد وُجِّه إلى شركة الهند الشرقية لقيامها بشحن كمية كبيرة من المعدنين الثمينين إلى الشرق، ولكن ما ثبت فعلاً هو أن تلك الصفقات كانت مربحة جداً بالنسبة للأوروبيين. وقد سبق أن لاحظنا بأن سعر الذَّهب في أوروبا، خلافاً لآسيا، كان يهبط حسب أسعار بقية السلع. ومن هنا، فإن الاعتقاد بأن الأوروبيين كانوا مغبونين في هذه الصفقة، هو ضرب من الخيال. ولدى تقديم الآسيويين تلك الخدمة الجليلة وهي قبول الذَّهب والفضة، فإن اكتشاف أمريكا مكَّن الأوروبيين من إرضاء ولعهم القديم بالمنتجات الآسيوية، ولكن إلى حد يفوق كثيراً ما كان في السَّابق. فالتوابل لا يمكن لها أن تُزرع في أي مكان آخر غير آسيا، لأنها تعتمد في نموها على الأمطار الموسمية، كما أن دودة القز وشجيرات الشاي تتطلب أيضاً نوعية مناخية خاصة. صحيح أن الأوروبيين تعلَّموا كيف يحوِّلون ترابهم إلى قطع خزفية بيضاء اللون، رائعة، تزيِّنها الرسوم الجميلة، ولكن منتجات الشرق الأقصى كانت لا تزال تتمتع بمكانة خاصة نظراً لما تحمله من دلالة على المكانة ولفكرة المغامرة الكامنة في اقتنائها.

وحتى الأوروبيون الذين كانوا يعيشون بعيداً في المستعمرات الأمريكية، أصيبوا بعدوى الاستيراد. فمدينة الفضة البيروفية بوتوسي ومدينة ليما التي تضم مرفأً، كانتا تشتهران بمعروضاتهما من الحرير والخزف الصيني والأواني المطلية بالورنيش المصقول، والأحجار الكريمة واللآلىء القادمة من الصين، بينما كان المكسيكيون يتبخترون مرتدين الملابس القطنية الآتية من الفيليبين، والأقمشة الحريرية الآتية من الصين والمنسوجات القطنية الهندية[5].

ومع تدفق كل تلك الكميات من الذَّهب والفضة من العالم الجديد، كان

الأوروبيون يتصرَّفون تماماً وفق توقعات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية. كانت الإسفنجة الآسيوية هي من تحدى تلك النظرية. لقد جرى توضيح أشكال الاستجابات المتوقَّعة لكميات جديدة وكبيرة من النّقد بشكل منهجي لأول مرة، على يد القدامى من الاقتصاديين، من أمثال توماس مان ووليام بيتي، وذلك في النصف الأول من القرن السابع عشر. وفي سنة 1752، قام ديفيد هيوم بتطوير النظرية بشكل أكثر اكتمالاً، في مقالة بعنوان: «حول الميزان التجاري». ووفقاً لهيوم، فإن حركة المال من منطقة إلى أخرى، من حيث طبيعتها، لا يمكن الحفاظ عليها ومن المقدَّر لها أن تعكس اتجاهها بنفسها. فالنقود التي تتراكم في جيوب مواطني الدولة الرابحة، ستشجعهم على الخروج وشراء الحاجيات، بينما تؤدي خسارة القوة الشرائية في الدولة الخاسرة بمواطني هذه الدولة إلى شد الأحزمة وابتياع سلع أقل، ترتفع الأسعار في الدولة الرابحة وتنخفض في الدولة الخاسرة. وبمرور الوقت سيؤدي هذا التحول في الطلب إلى عكس تدفق المال ليعود إلى البلد الذي كان يعاني في الأصل من تدفق المال إلى الخارج، والنتيجة، كما يحاول هيوم أن يبرهن: «لا يمكن تجميع النّقد، شأنه شأن أي سائل آخر، إلى أكثر من مستواه الملائم»[6].

إن تعاقب الأحداث المتعلقة بافتداء إبني الملك فرانسيس الأول، يعتبر مثالاً كاملاً على نظرية هيوم ـ فقد انتقل الذَّهب من فرنسا إلى إسبانيا لدفع الفدية، وأدَّت هذه العملية إلى تضييق الخناق على المواطنين الفرنسيين، لكنها، في الوقت نفسه، شجعت الإسبانيين على إنفاق المزيد من المال خارج بلادهم. لا عجب إذاً أن استطاعت ثروة إسبانيا الجديدة أن تجد سبيل العودة إلى فرنسا.

لقد استخدم هيوم هذه النظرية لشرح سبب فشل كل من إسبانيا والبرتغال في الحفاظ على كميات الذَّهب والفضة المستوردة من مستعمراتهما فيما وراء البحار. ويتساءل هيوم، بأسلوبه المميز الذي يشدِّد على بعض الكلمات: «هل

يمكن لأحد أن يتخيل، أنه كان باستطاعة أية قوانين، أَو حتى أي فرع من فروع الصناعة، أن يحتفظ بكل المال في إسبانيا، ذلك المال الذي كانت السفن قد جلبته من جزر الهند الغربية؟ . . . أَو أن كل تلك السلع ستباع في فرنسا بعُشْر السعر الذي تُباع به في الجانب الآخر من جبال البيرينيه، دون أن تجد سبيلها إلى هناك وتستنزف ذلك الكنز الوفير»[7]؟ . . . كما أن نظرية هيوم تشرح سبب قيام الدول التي كدَّست الذَّهب عن طريق التصدير إلى إسبانيا تُبدي بدورها نهماً للواردات من الشرق (إنها لم تكن ملزمة بأي شكل بالاستيراد من إسبانيا)، وبخاصة في الوقت الذي كان فيه الأوروبيون قادرين باستمرار على سد النقص في الكميات المتوفرة لديهم من المعدنين الثمينين بعد سنة 1500، سواء من مصادر العالم الجديد أَو من الإنتاج المحلي المتزايد. وهكذا، كان الأوروبيون يلعبون وفق قواعد هيوم.

أما في آسيا، فلم يكن الأمر على هذا المنوال. فعلى عكس فرضية هيوم، «تجمَّع» المعدنان الثمينان في الصين والهند واليابان. قد يكون هيوم على حق بأنه لا يمكن للسائل أن يتراكم إلى ما فوق مستواه الملائم ولكن حيث يمكن احتواء ذلك السائل، وماذا عن السائل الذي يتدفق إلى وعاء شديد الاتساع بحيث يبدو الدفق الذي يصب فيه خلواً من أي مغزى؟ . . . لقد أبدى تاجر إنكليزي، من القرن السابع عشر، ملاحظة مناسبة وهو يردد استعارة جاءت في سِفْر الجامعة، وذلك عندما طفق يندب قائلاً: «إن الكثير من الجداول تجري إلى هناك (الهند)، كما تجري كل الأنهار إلى البحر لتستقر فيه»[8]. كما أشار المؤرخ اقتصادي إيرل هاملتون إلى أن «الشرق (كان) مقبرة للكنوز الأوروبية، حتى في أيام الرومان»[9]. وتعتبرالهند حالياً أكبر مشترٍ للذهب في العالم، فالذَّهب لا يزال يعتبر هناك الشكل الأكثر شعبية للثروة المنقولة، وينفق الهنود على الذَّهب أكثر من مجموع ما ينفقونه على السيارات ووسائط النقل ذات العجلتين والبرادات وأجهزة التلفزيون الملونة[10].

وقد تكررت هذه الظاهرة بشكل مشابه تماماً في عصرنا الحالي. فخلال الفترة ما بين 1986 ـ 1998 كانت صادرات اليابان من السلع أعلى بنسبة 60 بالمائة من وارداتها، وفي سنة 1998 وحده، بلغ الفائض نسبة 70 بالمائة تقريباً. ورغم أن اليابانيين أنفقوا على الخدمات الأجنبية أكثر مما أنفق الأجانب على الخدمات اليابانية، ورغم قيام اليابانيين باستثمارات رئيسية في الخارج، إلاَّ أن موجودات اليابان من القطع الأجنبي ـ أي ما يعادل الذَّهب الذي تم الحصول عليه خلال القرن السابع عشر ـ «تجمعت»، من أقل من 30 بليون دولار سنة 1986 إلى حوالي 200 بليون في نهاية 1998. مما جعل احتياطيات اليابان من القطع الأجنبي، تفوق مجموع الاحتياطيات من القطع الأجنبي في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا في أواخر سنة 1998. واليابانيون، مثلما كان شأن الآسيويين في سنة الذي سبق، يفضلون توفير نقودهم وتكديس ثرواتهم على الخروج وإنفاقه على واردات خارجية.

لنتخيل ماذا كان سيحدث في أوروبا لو أن آسيا لم تكن تشعر بتلك السعادة إزاء تكديسها للمعدنين الثمينين لقاء بيع توابلها وأقمشتها الحريرية، ثم لنتخيل ماذا يمكن أن يحدث في عصرنا الحالي في أمريكا لو أن اليابانيين قرَّروا فجأة بأن إضافة المزيد إلى ثروتهم من الدولارات لم تعد تعني شيئاً بالنسبة لهم. في كلا الحالتين، لن تعود السلع الآسيوية متوفرة في الغرب ـ لا أقمشة حريرية ولا توابل ولا سيارات تويوتا ولا أجهزة سوني ـ إلاَّ إذا غيّر الآسيويون عاداتهم وقرروا أنهم قد يرغبون في الحصول على سلع وخدمات من الغرب غير الموجودات المالية. إن خياراً من هذا النوع من شأنه أن يكون حاسماً في القرون الماضية كما هو حاسم حالياً: فبدون شحن الذَّهب والفضة إلى خارج بلادهم، لن يحصل الأوروبيُّون على الفلفل والكاري وعلى المنسوجات الفاخرة وعلى صحون الخزف البديعة التي تحمل لهم قيمة كبرى.

لماذا كانت كل تلك الكميات من الذَّهب والفضة، التي شُحنت إلى

الصين واليابان والهند تتكدس عوضاً عن أن تخلق حركة معاكسة للطلب على السلع من أوروبا؟ . . . هل كان لدى سكان آسيا في القرنين السادس عشر والسابع عشر نزعة طبيعية نحو الأخلاقيات البروتستانتية، بتركيزها على فضائل الادِّخار، وهي مجموعة معتقدات، لم يكن معظمهم قد سمع بها في تلك الأيام البعيدة؟ . . . هل كان الآسيويون بتلك السذاجة، أم أن وسواساً كان يتملَّكهم، فيما يتعلق بالذَّهب والفضة بحيث أن مجرد متعة امتلاكهما كانت كافية لجعلهم يستمرون في استيراد معدنين ثمينين لا فائدة منهما لقاء سلع ذات قيمة كان بإمكانهم هم أنفسهم أكلها أَو ارتداؤها؟ . . . أَو أن هناك مجموعة من القوى المختلفة مارست تأثيرها على المشهد الآسيوي؟ . . .

هناك شيء وحيد أكيد هو أَنَّ امتلاك الآسيويين للذهب يبعث السعادة في نفوسهم. وخواصه الطبيعية، من حيث الطواعية والمقاومة للتلف وجماله الباهر، تروق للبشر في جميع أصقاع الأرض. وقد كان الحكام الآسيويون على قناعة بأن الذَّهب يبعث إِحساساً بالسطوة وإِحساساً بالجمال الساحر، مثلهم في ذلك مثل حتشبسوت وكرويسوس وجستنيان والأب شوجار وأتاهوالبا وفرانسيس الأول.

ويُعتبر ماركو بولو مرجعاً يقدم الدليل على وجهة النظر هذه. ففي سنة 1271، سافر من البندقية إِلى الصين، وبقي في تلك المنطقة عشرين سنة. ورغم أنه لم يصل إِلى اليابان، إِلاَّ أنه حصل على وصف لها من مصادر صينية. وحتى لو تغاضينا عن المبالغة الواضحة في حكايات ماركو بولو العديدة النابضة بالحياة، إِلاَّ أننا نلاحظ أن مدى تكرار إِشارته للذهب يلفت الأنظار. إِن فهرس الطبعة التي بحوزتي من كتاب رحلاته يحتوي على 26 بنداً منفصلاً يتكلم فيها عن الذَّهب، ونفس العدد تقريباً من البنود يتكلم فيه عن الفضة. إِن الحيّز الذي

يُفرده ماركو بولو للذهب والفضة سوية يفوق إلى حد كبير الاهتمام الذي يوليه لأيٍ من المنتجات الآسيوية الأخرى المطلوبة بكثرة في أوروبا، كالتوابل والحرير.

قضى ماركو بولو معظم وقته في خدمة قائد المغول العظيم كوبلاي خان، الرجل الذي كان يرسل مبعوثيه كل سنتين إلى مناطق التتر ليختاروا له عدداً يتراوح ما بين أربعمائة وخمسمائة فتاة من أجمل الفتيات، لضمِّهن إلى العدد الكبير من المحظيات اللواتي كان يقتنيهن في الأصل، كان الخان العظيم يرضى بالاكتفاء بثلاثين أو أربعين فتاة يختارهن من بين المجموعة التي تَفِدُ كل سنتين. وكانت تلك الفتيات يقمن بخدمة الخان بشكل مجموعات متناوبة، تتألف المجموعة من ست فتيات «في غرفته وفي فراشه ويعملن على تلبية كل احتياجاته»[11]. وكانت هؤلاء النسوة موجودات إضافة لزوجاته الرسميات الأربع، اللواتي كان لكل منهن ثلاثمائة وصيفة، كما أن كل زوجة ـ حسب رواية ماركو بولو ـ «كان يوجد في قصرها عشرة آلاف شخص»[12]. قد يكون في ذلك بهرجة زائدة للحقيقة، لكنه بلا شك يعطينا فكرة عن الأنماط التي تبعث على الحيرة في التجارة الخارجية الآسيوية.

إن رجلاً يعول أسرة كأسرة كوبلاي خان، ليس بالتأكيد شخصاً مقتراً ممن يؤمنون بمبادىء الأخلاقيات البروتستانتية. بل على العكس، إن وصف ماركو بولو لقصور الخان يبهر الأنفاس. فهو يؤكد أن القصر الموجود في العاصمة كاثاي هو أكبر قصر بني على الإطلاق، حيث «لا يُرى هناك سوى الذَّهب والصور في كل مكان»[13]. كما أن ماركو بولو يصف عظمة حاكم آخر، بنى برجاً في محيط قصره وغطاه بالذَّهب بسماكة عرض إصبع كامل، وكان البرج مغطى تماماً بحيث أنه كان يبدو وكأنه مصنوع كلياً من الذَّهب.

أما أكثر استعمالات الذَّهب طرافة فقد وُجدت في مقاطعة زاردانداد

وكانت تحت حكم كوبلاي خان. ففي عاصمة هذه المقاطعة فوتشان، كان الرجال ـ لا النساء ـ يصنعون قوالب لأسنانهم ويستخدمون تلك القوالب لتغطية كل أسنانهم العليا والسفلى بالذَّهب. في فوتشان، كان المال هو الذي يتكلم.

وعن اليابان، قال ماركو بولو «إنَّها جزيرة كبيرة جداً حيث ترى بشرة السكان فيها فاتحة، وهم جذَّابو المظهر ومهذبو الأخلاق». الذَّهب موجود هناك «بكميات لا حصر لها» وأحد أسباب امتلاكهم هذا الكم الوفير منه هو أنه «ليس هناك تاجر، أو أي شخص آخر، يذهب إلى هناك من البر الأصلي». ثم يبدأ ماركو بولو بوصف أحد قصور حاكم الجزيرة: «لا شك بأنه أعجوبة حقيقية. فكما نضع نحن سقوفاً مصنوعة من الرصاص لمنازلنا ومعابدنا، وُضع لهذا القصر سقف من ذهب. إن قيمة هذا الذَّهب لتستعصي على الحساب. وفوق ذلك، فإن جميع غرف القصر، الكبيرة العدد، مرصوفة بالذَّهب الخالص بسماكة تزيد على عرض إصبعين. كما أن القاعات والنوافذ ونصف أجزاء القصر مزينة بالذَّهب»[14]. وتبرز هنا ظلال تابوت العهد الذي طلبه الله من موسى على جبل سيناء. كان ذلك هو المقطع من كتاب رحلات ماركو بولو الذي استحث عزيمة كولومبوس عندما وصل إلى كوبا وظن نفسه في سيبانغو (اليابان).

ويبدو أن الذَّهب كان في كل مكان زاره ماركو بولو. ففي فوتشان، مدينة الأسنان الجميلة، كان الذَّهب متوفراً بحيث أن أونصة منه كانت تجري مبادلتها بخمس أونصات من الفضة، في وقت كانت فيه أونصة الذَّهب في أوروبا تساوي عشر أونصات من الفضة وكان معدل الذَّهب / الفضة يقارب 1: 14، وذلك بعد أن أدَّت مناجم الفضة الأمريكية الكبيرة إلى خلق زيادة كبيرة في كميات الفضة المتوفرة في أوروبا بالمقارنة مع الذَّهب[15]. أما في التيبت حيث كان السكان يستخدمون الملح كنقد إضافة لكونهم «متواضعي اللباس. يرتدون

جلود الحيوانات والأقمشة الخشنة والمنسوجات الغليظة. . . كانت هناك أنهر وبحيرات وجبال يوجد فيها تبر الذَّهب بكميات كبيرة. . . . إن المقاطعة تنتج الكثير من. . . النسيج الذَّهبي»[16]. كما تحدَّث ماركو بولو عن الذَّهب في الهند، حيث ادَّعى أن الذَّهب كان وفيراً هناك بحيث كانت تجري مبادلته بمعدل 1: 6 من الفضة[17]. وبالإضافة للكميات المحلية المتواضعة من الذَّهب، كانت الهند تستورد كميات كبيرة من كل من الذَّهب والفضة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر وذلك لقاء القطن، وكان يأتي معظمه عبر المرفأ التجاري الرئيسي ملقا في ماليزيا[18].

إن كل ما مر معنا الآن يوضح أن الآسيويين لم تكن فكرتهم عن الذَّهب بشكل نقد مشابهة لفكرة الأوروبيين عن ذلك. فحتى قبل عصر كروسيوس، كان الناس في أوروبا والشرق الأوسط يستخدمون الذَّهب كنقد، بشكل سبائك في أول الأمر، ثم بشكل قطع نقدية. وخلال الألفي سنة، تقريباً، التي سبقت اكتشاف كولومبوس لأمريكا، كان الأوروبيون يعتبرون قطع النّقد الذَّهبيَّة التعبير الأسمى عن الحنكة والقوة المالية. إن ضرب الذَّهب بشكل نقد قد أضفى عليه صبغة شعبية، لأن ذلك أدى إلى تداوله بين أيدي العامة. أما الحكام الآسيويون، فلم تكن لديهم أفكار من هذا النوع. صحيح أنهم كانوا يشتركون مع الغربيين في شعورهم بالبهجة إزاء جمال الذَّهب وما يمثِّله فيما يتعلق بالسطوة، لكنهم كانوا يعتبرونه أهم من أن يستعمل كنقد لينتقل من يدٍ وضيعة قذرة إلى أخرى. كما أن إطلاق الذَّهب للتداول العام سيؤدي إلى إضعاف سطوة الدولة.

«وكانت النتيجة، أن معظم النقود الصِّينيَّة عبر القرون كانت تُصنع من مواد

ذات قيمة وضيعة(*). بعد القرن السادس عشر، جرى ضرب كمية ضئيلة من قطع النّقد الذّهبي، لكن تلك القطع كانت تستخدم بشكل رئيسي لأغراض رسمية، كأن تُرمى أحياناً للأساتذة لدى إعجاب الطلاب بمحاضراتهم(19). ولم تقم الصِّين بإصدار قطع نقدية مصنوعة من معدن ثمين بكميات معقولة قبل سنة 1890، وقد ضربت تلك القطع من الفضة، رغم أن البيزو المكسيكي ـ من بين سائر العملات ـ كان يجري تداوله بكميات لا بأس بها في الصِّين خلال الفترة ما بين 1700 ـ 1826(20).

إن هذا المفهوم للنِّظام النّقدي يعود إلى تقليد قديم في الصِّين. ففي سنة 255 قبل الميلاد، وبعد أن تم توحيد الولايات الصِّينيَّة الإقطاعية على يد جنرال عظيم يدعى شين شو هوانغ دي، لتصبح كياناً سياسياً واحداً، أعلن شين نفسه إمبراطوراً وبنى السور العظيم لحماية مناطق حكمه (كلمة شن هي أصل كلمة تشاينا «الصِّين»). وقبر هذا الإمبراطور هو الضريح الذي يحرسه الجيش المشهور المصنوع من الطين الذي اكتشفه علماء الآثار في كسيان سنة 1974. وفي ذلك الوقت، كان نظام النّقد الصِّيني المعروف منذ القديم ـ الذي بدأ على الأغلب قبل بدء استعمال القطع النّقدية في الغرب ـ يتألف من قطع قبيحة من البرونز المصبوب بشكل المعزقة أو السكين أو أصداف كوري. استبدل شن بتلك الأشكال قطعاً مستديرة من البرونز المصبوب يتوسطها ثقب مربع. وصارت تلك القطع الصغيرة من النّقد المصنوعة من معدن خسيس تُعرف باسم كاش، وهي كلمة بلغة تاميل تعني النقود أصبحت في وقتنا الحالي التعبير الشائع الاستعمال للإشارة إلى المال الجاهز بشكل نقد. ورغم أن الفئات النّقدية لتلك القطع وأوزانها قد تغيرت بمرور القرون، إلا أن التصميم المعروف

(*) خلال سنوات الستينات المليئة بالحركة، كانت بعض الديون المقدَّمة من تجمعات ذات نفوذ كبير يشار إليها، على سبيل المزاح، «بالنقود الصينية».

الخاص بالقطع النّقدية الصِّينيَّة المستديرة ذات الثقب المربع، ظلَّ على حاله لأكثر من ثمانمائة سنة[21].

إن الثقوب التي تتوسط القطع النّقدية جعلت بالإمكان نظم عدد كبير منها في خيط، من أجل حملها أو من أجل التجارة: فقد كانت تلك النقود مصنوعة من مادة ذات قيمة زهيدة بحيث أن التاجر، أو الزبون، كان عليه أن يتعامل بالعديد منها، حتى في الصفقات المتوسطة الحجم. ولو أن بعض تلك القطع النّقدية كانت قد ضربت من معادن أكثر قيمة ـ على الأقل في عيني الرائي ـ بحيث تغطي الصفقات الأكبر حجماً، لتطلب الأمر قطع نقد أقل، كان حملها سيشكل عبئاً أخف. وعندها سيصبح بالإمكان، كما هو الحال في الغرب، وضع القطع النّقدية في الجيوب أو في كيس الدراهم.

هناك أمور لا يمكن للمرء أن يتعلمها، كما تذكِّر بذلك عملية عدّ النّقد المجنونة التي جرت عند افتداء ريتشارد الأول وولدي فرانسيس الأول. وتبيِّن القصة التالية حول النّقد الصِّيني في الحرب العالمية الثانية، أن الناس، حتى في وقتنا المعاصر، لم يستطيعوا بعد أن يتفهموا المبادىء البسيطة المتعلقة بكيفية تقسيم وسيلة الدفع، مهما كان نوعها، إلى فئات.

كان مقر حكومة تشيانغ كاي تشيك، التي تتهيأ للمعركة في الحرب العالمية الثانية، في تشونغ كينغ (وكانت تُلفظ تشانغ كينغ في الأربعينات)، كان ذلك المقر قائماً في عمق الأراضي الصِّينيَّة دون منفذ إلى البحر من أي اتجاه كان. وكان الأمر يتطلب نقل كل المساعدات الآتية من الحلفاء، من الطعام وحتى الدَّبَّابات، جواً لمسافات طويلة، وغالباً ما كانت هذه المساعدات تتعرَّض لنيران اليابانيين المضادة للطائرات أو تواجه الطائرات المقاتلة اليابانية. وبما أنه لم يكن في تشانغ كينغ منشآت لطبع النّقد، فقد كان يجري طبع كل النّقد الورقي الصِّيني في الولايات المتحدة، مما كان يعني أن مستلزمات القتال الضرورية كان ينبغي عليها أن تُفسح مكانا للعملة في طائرة الشحن. وكانت

الصِّين في ذلك الوقت تعاني من دوامة قاسية من التضخم سببها النقص الشديد في ضروريات الحياة والمبالغ الكبيرة التي كانت تُدفع للجنود والعمال. ومع ارتفاع الأسعار بسرعة، أخذت أكداس النّقد تشغل مكاناً أكبر فأكبر من الحيّز الثمين المخصص للشحن.

قام المستشارون الاقتصاديون الأمريكيون لتشيانغ بِحَثِّه على أن يأمر بطبع أوراق عملة ذات فئات أكبر، لأن ما كان ثمنه دولاراً واحداً في السابق، أصبح الآن ثمنه 10 دولارات أو أكثر. ولم يعد من المقبول الاستمرار بشحن أوراق نقدية من فئة الدولار بعد أن أصبحت الورقة النّقدية من فئة العشرة دولارات تشتري ما كانت تشتريه الورقة النّقدية من فئة دولار، كما أن الأوراق النّقدية من فئة العشرة دولارات ستشْغَل عُشْر المكان في الحيز المخصص للشحن ـ وبمرور الوقت حلت الورقة النّقدية من فئة المائة دولار محل الأوراق من فئة العشرة دولارات. ورغم ذلك لم تتمكّن طلبات طبع النّقد من مجاراة التضخم. واستمر حشو الطائرات حتى التخمة بكميات زائدة من أوراق النّقد ذات الفئات الصغيرة التي شغلت حيزاً كان ضرورياً لدرجة كبيرة من أجل الطعام والنفط والسلاح والذخيرة. ويمكن لقصر النظر هذا، الذي يؤدي إلى عدم تعديل الفئات النّقدية حسب ارتفاع الأسعار، أن يفسِّر تلك القصص التي تروى عن أشخاص يركضون من مكان لآخر وهم يدفعون أمامهم عربات يد صغيرة ملآى بالنقود خلال التضخم الكبير الذي ضرب ألمانيا في عشرينات القرن العشرين.

بعد ألف سنة من عصر شين، وخلال حكم هيين تسونغ، (806 ـ 821)، اضطر الإمبراطور، بسبب نقص حاد في مادة النَّحاس، لاستخدام صفائح من الورق لصنع النّقد بدلاً عن العملات البرونزية. وكانت حجة الإمبراطور هي أنه إذا لم يكن هناك معنى من استخدام مادة مفيدة للدفع، فلماذا إذاً لا نكمل الدرب حتى النهاية ونستخدم الورق؟.. وتبدو هذه الفكرة المُبتَدَعة صدفة تاريخيَّة أكثر منها شطحة فذة لعبقرية مالية، ولكن إذا نظرنا إليها بالمنظور

التاريخي المتأني لرأينا أن ابتكار هيين تسونغ غير المقصود يجب أن يوضع في مصاف الطباعة والبارود والبوصلة من بين أكثر إسهامات الصِّين ديمومة في مدنية العالم. ولم يقتصر الأمر على أن هيين تسونغ قد ورَّث اختراعه إلى الأجيال اللاحقة، بل إن خلفاءه قاموا من بعده بتمهيد الطريق للمسار المحتوم الذي كان على معظم أنظمة النّقد الورقي أن تتَّبعه: فرط الإصدار، والتضخم الذي لا سبيل للتحكم به[22].

إن تلك الدروس قد تم تعلمها في الصِّين منذ وقت مبكر. ففي كتاب يدعى «رسالة في سك النّقد» A Treatise on Coinage، صدر سنة 1149، حذر مؤرخ يدعى ما توان ـ لين، بتعابير تلفت النظر بعصريتها، من أن «الورق يجب ألا يُستخدم كنقد [ولكن] يستخدم فقط كرمز إلى القيمة الموجودة في المعادن أو المنتوج... إن الحكومة... قد رغبت بصنع مال حقيقي من الورق، لكن الابتكار الأصلي قد انحرف عن مساره القويم»[23]. وسوف نرى أن هذا النوع من المناقشات سيعاود الظهور، في بريطانيا بشكل حرفي إلى حد ما، خلال الحروب ضد نابليون، ورغم ما كان يغلف تلك المناقشات من قشور خارجية تبدو مختلفة، إلا أن الجوهر يبقى هو نفسه. وقد تطلب الأمر ما يقارب الستمائة سنة، أي حتى 1455، قبل أن يقرر الصِّينيون أن بإمكانهم ضبط كميات النّقد لديهم بواسطة قطع النّقد المعدنية بشكل أكثر فاعلية مما بإمكانهم ضبطها بواسطة النّقد الورقي، ومع ذلك فقد كانوا أكثر تطوراً من الغرب إلى حد بعيد، حيث كان على الغرب أن ينتظر لمدة ثلاثمائة سنة أخرى قبل أن يصبح النّقد الورقي شائعاً في أوروبا.

لقد كان ماركو بولو مأخوذاً بالنّقد الورقي الصِّيني حتى أنه اعتبره ضرباً من السحر. وقال وهو يصفه أن لدى كوبلاي خان «دار سك... كانت من التنظيم بحيث تبعث على الاعتقاد بأنه قد أتقن فن الخيمياء»[24]. كان ورق النّقد يُصنَّع من لحاء شجرة التوت، كما كان يُقَطَّع بأحجام متعددة تعكس اختلاف

الفئات النّقدية، فالورقة التي تمثل ألف قطعة نقدية كان طولها 13 بوصة وعرضها 9 بوصات ـ وهو قياس يعوزه التناسب لكن الورقة كانت خفيفة كالريشة، بينما كان وزن ألف قطعة نقدية يعادل ثمانية باوندات. وكان المسؤولون عن العمل يكتبون أسماءهم على الأوراق ويدمغونها بختم الخان العظيم. وعند تلك المرحلة، كما يقول ماركو بولو تكون: «إجراءات الإصدار رسمية وموثوقة كما لو أن النّقد يصنع من الذّهب الخالص أو الفضة الخالصة. . . . إن النقود حقيقية. . . . وقد أمر الخان بصنع كمية منها يمكنه بواسطتها شراء كل كنوز العالم»[25].

ويذكر ماركو بولو أن الخان أمر بأن تجري كل عمليات الدفع، في كل مكان من إمبراطوريته، بالعملة الورقية. ثم يورد الجملة التي تحمل لبّ الموضوع والتي تشرح سبب نجاح النّقد بتلك الطريقة والسبب الذي دعاه هو للاعتقاد بأن بإمكان الخان أن يشتري بواسطة ذلك النّقد كل كنوز العالم: «ولم يكن أحد ليجرؤ على الرفض تحت طائلة الموت»[26]. ها هو النّقد القانوني!. . ولكن استناداً لماركو بولو، لم يتم اللجوء إلى القوة. فقد كان الجميع «راغبين تماماً» بقبول تلك الأوراق في الدفع، «ما دام أنهم يدفعون بنفس العملة حيثما ذهبوا»[27]. وقد وفّر ذلك للحكومة نظاماً بارعاً لتمويل نفسها.

لم يقتصر إنفاق الخان للنقد الورقي على مصروفات التشغيل الجارية للحكومة. فقد استخدم سلطته لفائدة تفوق ذلك بكثير. فكلما جاء التجار إلى مملكته يحملون لآلىء أو أحجاراً كريمة أو ذهباً أو فضة أو أية نفائس أخرى، أو في حال كان لدى أية مدينة ما جواهر أو معادن ثمينة، كان يُطلب منهم تسليم كل ثروتهم إلى الخان العظيم. وكان هؤلاء يقبلون عملة ورقية لقاء نفائسهم «بكل طيبة خاطر» لأنهم كانوا يستطيعون استخدامها لدفع ثمن البضائع التي يشترونها في كل أنحاء البلاد التي يحكمها الخان. وبذلك، كما يستنتج

ماركو بولو، «يحصل الخان العظيم على كل الذَّهب والفضة واللآلىء والأحجار الثمينة الموجودة في أراضيه»، وهذا هو السبب في أن الخان «كان لديه ثروة تفوق كل ثروات الأرض»[28]. وقد يكون «لطيبة الخاطر» تلك سبباً يتجاوز السطوة الغاشمة للخان، رغم أن تلك السطوة كانت شرطاً لا غنى عنه لنجاح النّقد الورقي. فالاتساع الشاسع الأَراضي الصِّين ربما يكون قد أدى إِلى جعل اقتصادها أكثر اكتفاءً ذاتياً من أية دولة، أو دولة ـ مدينة، في أوروبا. وبالتالي، فإِن القلق بشأن قبول العملة الورقية خارج البلاد، حتى في حال وجوده، كان على الأقل همَّاً ثانوياً.

ولكن ما لم يُشر إِليه ماركو بولو هو أن الخان كان بذلك يكدس موجودات كانت تُقبل كموجودات، في أي مكان من العالم، بينما كان الشعب الذي يأخذ نقداً ورقياً في عملية التبادل هذه، يمتلك موجودات لا تُقبل إِلا ضمن الأَراضي التي يحكمها الخان. وإِذا نظرنا للأمر من هذه الزاوية، لرأينا أن ماركو بولو كان على حق بأن الخان قد أتقن فن الخيمياء. فقد تحول نقده الورقي إِلى ذهب ـ على الأقل داخل قصوره.

هل كانت عملية التبادل هذه ظالمة؟.. في سنة 1933، حظرت الحكومة الأمريكية حيازة النّقد الذَّهبي على أي شخص أو شركة أو كيان سياسي، ما عدا الحكومة الفيدرالية نفسها (استُثني من الحظر المجوهرات والأعمال الفنية). وكان على كل النّقد الذَّهبي الموجود ضمن حدود الولايات المتحدة، أو المورَّد إِلى داخل الولايات المتحدة، أن يُسلَّم إِلى الحكومة لتحويله إِلى إِيداعات مصرفية مقوَّمة بالدولار أو بعملة أو نقد عاديين. لا شك بأن ذلك القانون كان أقل صرامة من قانون كوبلاي خان، لأن الحكومات والمصارف الأجنبية، كبنك فرنسا وبنك إِنكلترا، كانت لديها حرية تحويل أرصدتها من الدولار إِلى الذَّهب ـ حتى جاء يوم 15 آب سنة 1971. في تلك اللحظة، بدأ ريتشارد نيكسون يتصرَّف كالخان العظيم. إِذ أنه بحسب التعبير العصري، تمَّ إِغلاق كوة

الذَّهب. ولم يعد بإمكان حتى الحكومات والمصارف المركزية الأجنبيَّة أن تصرف دولاراتها إلى ذهب. لقد أتقن نيكسون، بطريقته الخاصة، فنّ الخيمياء.

في هذه الأثناء كانت القصة في اليابان هي نفسها تقريباً كما كانت في الصِّين. فقد استخدم اليابانيون الذَّهب للزينة، لا كنقد. وخلافاً للكثير من أشكال الفن، تطورت حرفة الصائغ في اليابان في وقت متأخر ولم تصل إلى ما وصل إليه الشعر أو النحت أو الرسم هناك. أما فيما يتعلَّق بالمال، فقد اتبع اليابانيون الاسلوب الصِّيني، مثلما كانوا قد اقتبسوا الفن والأبجدية من الصِّين، إلا أن اليابانيين التزموا بالنّقد المعدني ولم يتحولوا إلى النّقد الورقي.

كان النحاس أول معدن ضُربت منه النقود، ثم تبعه البرونز وذلك للاقتصاد في استعمال النحاس. وعندما تحول الصِّينيون إلى النّقد الورقي في القرن التاسع، لم تعد بهم من حاجة لقطعهم النّقدية، ولذلك كان من دواعي سرورهم أن استورد اليابانيون منهم قطع النّقد الفائضة لديهم. واستمر الصِّينيون لخمسة قرون تلت، في تزويد اليابانيين بكل القطع النّقدية البرونزية التي يحتاجونها. وبما أن التجارة كانت تعتبر في اليابان مهنة شاقة، كما أن الاقتصاد هناك كان، على أية حال، أقل تطوراً منه في الصِّين، كان الطلب على النّقد أقل. وقد لاحظ ماركو بولو نفسه عدم وجود تجار يخاطرون بالقدوم من اليابان إلى البر الرئيسي، مما يعني أن التجارة الخارجية لم تبدأ بلعب دور في الاقتصاد الياباني حتى وقت متأخر.

وفي حوالى سنة 1600، أدَّى ارتفاع سعر الذَّهب إلى حدوث اندفاع بسيط نحو التعدين في اليابان، وذلك لموجهة الطلب المتزايد في الصِّين ولإرضاء رغبة الإمبراطور الياباني بالتباهي بسطوته. كانت السفن البرتغالية قد بدأت لتوها

في الوصول إلى البحار اليابانية، وبذلك بدأت التجارة تتطور بشكل متواضع. كان البرتغاليون يبادلون الأقمشة الحريرية الصِّينيَّة بالفضة اليابانية، التي كانوا يبيعونها في ماكاو وملقا والهند لقاء التوابل، إلى أن قام اليابانيون بإيقاف عمل خط التجارة الثلاثي الرابح هذا بأن قاطعوا البرتغاليين. والسبب؟.. هو أَنَّ البرتغاليين قد حاولوا تحويل اليابانيين إلى المسيحية[29].

وفي هذا الوقت تقريباً، بدأ اليابانيون أخيراً بإصدار نقد خاص بهم، إلا أن تلك العيّنات المحلية كانت نسخاً عن النّقد الصِّيني حتى أنها كانت تحمل الحروف الصِّينيَّة التي انتحلها اليابانيون. كما بدأت اليابان بإصدار كمية محدودة من القطع النّقدية الذَّهبيَّة والفضية بأشكال بيضاوية ومستطيلة تشبه تلك الكتل التي كان قد تم تداولها كنقد لفترة قصيرة خلال العصور الوسطى، لكن القطع اليابانية كانت ذات قيمة عالية جداً ـ بلغت قيمة القطعة الواحدة ما يعادل طناً من القطع النحاسية المتداولة يومياً ـ بحيث أنَّها استُخدمت في معظم الأحيان في الصفقات الرسمية بين النبلاء[30]. لقد كان بمقدور أحجار ياب أن تقوم بالدور بشكل أكثر فاعلية. وقد استمرت عملية سك النّقد في اليابان في تقليد القطع النّقدية الأجنبية، حتى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعد وصول الأميرال بيري، ولكن بدأ الآن تقليد العملات الأمريكية والبريطانية، وقد استُخدمت كلمة (ين) التي تعني «قطعة النّقد المستديرة» باليابانية، للإشارة إلى الدولار أيضاً وكلمة (سن)، وتعني قطعة النّقد النحاسية، للإشارة إلى السنت[31].

ونعود إلى السؤال الرئيسي: لماذا كان ذهب الغرب وفضته ينتقلان في اتجاه واحد نحو الشرق؟.. ما الذي كان يحدث في آسيا ويؤدي إلى أن يسبغ

الناس على هذين المعدنين الثمينين قيمة تعلو على الطعام والثياب والزخارف المنزلية التي كانوا يشحنونها بكميات كبيرة إلى الغرب؟ . .

لقد قمنا باقتراح أحد الأجوبة. فمن وجهة نظر الآسيويين، كانت كميات الذَّهب والفضة التي يستوردونها تعتبر نقداً ولكن بمفهوم شديد الغموض. فلم يكن الآسيويون يعتبرون المعدنين الثمينين شيئاً يمكن للناس استخدامه للمبادلة بشيء آخر سواء في نفس الوقت أو في لحظة ما في المستقبل بل إن الصِّينيين واليابانيين والهنود كانوا يعتبرون المعدنين الثمينين بضائع ـ أي سلعاً ذات قيمة نافعة أصيلة فيها تجعل تلك السلع جديرة بالاقتناء بحد ذاتها لا كوسيلة للدفع. كان الذَّهب يستخدم في تزيين العروس ولصنع الحلي وللزخارف، والأهم من هذا كله، للتخزين. وبالفعل، فقد كان طمر الثروة في الشرق يعادل الاستهلاك الجلي للأنظار، وهذا يشبه، الطلب الذي لا يعرف الشبع للساعات الذَّهبيَّة الفاخرة في عصرنا الحالي[32]. إن وجهة النظر هذه بشأن الذَّهب تشرح السبب في أن آسيا كانت إسفنجة للمعدنين الثمينين ولم تكن إحدى الدول التي عناها هيوم حيث «لا يمكن تجميع النّقد، شأنه شأن أي سائل آخر، إلى أكثر من مستواه الملائم». لم يكن الآسيويون يلعبون لعبة النّقد.

ما هي إذاً فائدة الذَّهب والفضة برأي الآسيويين؟ . . وكما يعتقد أي شخص آخر، كان الجمال ومقاومة الصدأ عاملان مهمان. فآدم سميث يعلق وهو مأخوذ: «إن مرجلاً فضياً هو أكثر نظافة من مرجل من الرصاص أو النحاس أو القصدير والخاصية ذاتها تجعل من المرجل الذَّهبي أفضل من الفضي. إن الميزة الرئيسية [للمعدنين الثمينين] نابعة من جمالهما، ذلك الجمال الذي يجعلهما صالحين بصورة مميزة لتزيين الثياب والأثاث. فليس هناك من دهان أو صباغ يمكن لهما إعطاء لون بجمال الطلاء الذَّهبي»[33].

ليس هذا كل شيء: فالندرة لها شأنها أيضاً. ويشير سميث إلى أولئك الأثرياء الذين لا يعتبرون أنفسهم أثرياء «إلا عندما تتضح ملكيتهم لعلامات

الغنى الحاسمة التي لا يستطيع اقتناءها أحد سواهم. . . . أشياء كهذه، هم على استعداد لشرائها بأثمان أعلى من تلك الأشياء الأكثر جمالاً وفائدة، ولكن الأكثر شيوعاً[34]. لم يكن أثرياء الآسيويين يشكلون استثناء لهذه القاعدة.

وأغرب ما في الذَّهب، هو أنه لم يمر وقت لم يكن فيه نادراً. لقد مرَّت أوقات ازدادت فيها الكميات المتوفرة من الذَّهب بأسرع من كميات الفضة، كما هبط سعر الذَّهب بالنسبة لسعر الفضة (هذا إذا نسينا الهبوط المثير في سعر الذَّهب بعد زوال حالة التضخم التي أصابت الاقتصاد العالمي في ثمانينات القرن العشرين)، إلا أنه ورغم كل شيء، ظل سعره على الدوام عالياً بحيث يدل على أن الذَّهب لا يغرق الأسواق على الإطلاق. فأونصة الفولاذ تباع بأربع سنتات، بينما يزيد سعر الذَّهب عن ذلك بأكثر من عشرة آلاف ضعف.

يبقى الذَّهب علامة مميزة للغنى. وبالتالي، فإن هالة الغموض المحيطة بالذَّهب كمخزون للثروة، والتي تعتمد بشكل حاسم على ندرته، قد أضافت تألّقا إلى الذَّهب بوصفه رمزاً للسطوة، سواء في ذلك أكان يزين هالة حول رأس قديس أم كان يكسو سقف قصر، وسواء أتدلَّى من الآذان أم أحاط بالعنق، وسواء ملأ غرفة إمبراطور أسير أو أقبية للتخزين في مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. لاشك بأن داريوس كان يقضي وقتاً رائعاً في حوض استحمامه.

وخاتمة المطاف، إن جشع المخلوقات البشرية وحماقتها كانا الدافع وراء هذه الدراما رغم أن الطبيعة أسهمت بأن وزعت الذَّهب في أنحاء الأرض بشكل اعتباطي وبدون انتظام.

إن التخزين هو بمثابة بوليصة تأمين. وكما هو شأن بوليصة التأمين، فإن لتخزين الذَّهب كلفته، لأن ذلك المعدن الخامل لا يعطي أي مكسب ما. إلا أنك مع ذلك، تنعم بنوم أهنأ عندما تدرك بأنك تقتني نوعاً من الوقاء الذي يحميك من فرصةِ حدوث كارثة تخشاها. والقوة التي يتمتع بها هذا الدافع بين

الفلاحين والعمال والفقراء لا تقل عن القوة التي يتمتع بها بين الملوك والأمراء. ولكن بوليصة التأمين هذه تبقى فعالة ما استمر الآخرون في إسباغ قيمة أسمى على الذَّهب. ولكي يتحقق هذا الشرط الأساسي، فلا بد من أن يستمر اتفاق الناس مع بعضهم البعض، على أن الذَّهب شيء نادر.

كما وإن توزيع الدخل في آسيا يقوم جواباً ثانياً لسؤالنا المتعلق بذلك التوازن الغريب الذي جعل الذَّهب يستمر بالانتقال شرقاً، وجعل سلعاً مفيدة كالتوابل والحرير تنتقل إلى الغرب. إن الدلائل التي توصَّل إليها الاقتصاديُّون المعاصرون تشير إلى أن متوسط ثروة الفرد في آسيا في القرنين السادس عشر والسابع عشر كان قريباً من متوسط ثروة الفرد في أوروبا[35]. ويقول آدم سميث نفسه أن الصِّين كانت من أغنى دول العالم وأكثرها خصباً[36].

إن المعدلات الوسطية قد تكون خادعة بشكل خطير عندما تكون الفروق فيها كبيرة. فالرقم الذي يمثل المتوسط الفردي في أوروبا قد يحمل قيمة ما ربما كان فيها إيحاء على الأقل، أَمَّا مقياس المتوسط الفردي في الصِّين، أو في أي جزء من آسيا في ذلك الوقت، فهو يحجب حقيقة أن عدداً قليلاً جداً من الأشخاص كانوا يعيشون في جو من الترف والدعة بينما كانت الغالبية العظمى من الجماهير تعيش في مستويات رهيبة حتى بمعايير أفقر الطبقات في أوروبا. لقد كان آدم سميث بليغاً فيما يتعلق بهذا الشأن. فلدى وصفه للظروف السائدة في كانتون، من أجل توضيح فكرته بأن الفقر في الصِّين كان يتجاوز كثيراً فقر «الدول الأكثر بؤساً في أوروبا»، كتب يقول:

> إن موارد الرزق التي يعثرون عليها هناك هي من الندرة بحيث أنَّهم يتوقون للحصول على أَقذر النفايات التي تُرمى من أي سفينة أوروبية. فأي جيفة، ولو جثة كلب ميت أو قطة ميتة، مثلاً، مهما كانت عفنة أو نتنة كانوا يفرحون بها كما يفرح أهل الدول الأخرى بالطعام المغذي[37].

وضمن ظروف كهذه، لم يكن النبلاء الصِّينيون الذين يستهلكون الذَّهب يشعرون بأنهم يخسرون شيئاً من جراء شحنهم منتجات بلدهم إلى أوروبا، لأن الطبقة التي تتمتع بالامتيازات كانت جد صغيرة كما كانت تمسك بزمام الأمور بقوة بحيث أنه كان بإمكان أفرادها أن يستهلكوا بإسراف، وهذا ما كانوا يفعلونه عادة، دون أن يساورهم شعور بالتبذير. ومن ناحية أخرى، كانت أسواق الذَّهب في آسيا لا تعرف حدوداً، وذلك بغرض التباهي وللضمان ضد الحروب والثورات. وهكذا، فإن ما كان يبدو للوهلة الأولى مبادلة لا منطق فيها مع الأوروبيين، يتحول إلى مجموعة من الصفقات التي يمكن فهمها إذا نحن نظرنا إليه من زاوية التركيبة الطبقية والأذواق. ويمكن تطبيق ملاحظات مماثلة، رغم الاختلافات البسيطة، على اليابان والهند وممالك الجزر في المحيط الهادي.

وبما أن ماركو بولو لم يكن حائزاً على إجازة جامعية في الاقتصاد، يمكن لنا أن نجد له عذراً للمغالاة بالقول بأن دمغ النَّقد الورقي للخان العظيم جعل العملية «رسمية وموثوقة كما لو أن [النقد] يصنع من الذَّهب الخالص أو الفضة الخالصة. . . إن النقود حقيقية». ورغم ذلك، فإن تقويمه للعملة الورقية في صين القرن الثالث عشر كان بارعاً بحيث أَنه أَلمح إلى قضايا سيتكرر اهتمامنا بها في صفحات تالية من الكتاب، وهي مواضيع من نوع التفاعل بين القطع النَّقديَّة ـ أي النَّقد بشكله المعدني ـ والمال بأشكاله الأكثر هشاشة كالورق وقيود مسك الدفاتر والصور على شاشة الكومبيوتر. كما أن احترام ماركو بولو لدمغة كوبلاي خان على العملة المصنوعة من خشب شجرة التوت تطرح أسئلة مهمة بشأن النَّقد الذي تصدره الدولة وعلاقته بالمال الخاص الذي ينضم اليوم إلى ذلك الحجم الهائل من الأرصدة المحوَّلة، إما بشكل شيكات أو بشكل إلكتروني، من حساب مصرفي خاص إلى آخر.

إن دمغة كوبلاي خان كانت تسبغ المصداقية وخواص الذَّهب والفضة على عملته الورقية لا شيء سوى أن دولة كوبلاي خان كانت القوة الوحيدة ـ في الصِّين. لقد فات ماركو بولو أن يدرك تلك النقطة الجوهرية. فما من شخص في بريطانيا كان بإمكانه استعمال النقود الورقية الصِّينية ليدفع ثمن باينت من المشروب في المطعم القريب، كما أنه ما من ملك فرنسي كان بإمكانه دفع فديات بتلك العملة. وبالتالي، فإن تلك العملة لم تكن لها الخواص الحقيقية للذهب والفضة. والواقع، أنه ما من أحد خارج الصِّين كان سيدري ماذا يفعل بتلك النقود الورقية المصنوعة من خشب شجرة التوت، إلا إذا كان يخطط للذهاب إلى الصِّين لشراء الحرير أو أواني الزهور. وفيما عدا ذلك، كانت عملة الخان لاتتمتع بأية قيمة خارج الصِّين.

إن الناس تطالب بأن يكون لعملتها قيمة. بل إن المال دون قيمة، هو في الواقع، ليس مالاً، لأنه لا يقوم بوظيفة وسيلة الدفع كما أنه ليس بالشيء الذي يريد الجميع تكديسه أو اعتباره ثروة. والنَّقد المعدني، أو النَّقد الورقي الذي يمكن تحويله إلى معدن، يعتبر عادة أكثر قيمة من نظام يستخدم الورق فحسب. وكما يذكرنا ما توان ـ لين: «الورق يجب ألا يستخدم [كنقد] يستخدم فقط كرمز إلى القيمة الموجودة في المعادن أو المنتوج». والإفتراض الكامن هنا هو أن كميات المعادن أكثر محدوديَّة من الورق، ما يعني أن الأنظمة المعدنية تمنع تحول النَّقد إلى شيء لا قيمة له.

إلا أن هناك تشابهاً ظاهرياً بين قيام كرويسوس بضرب كميات كبيرة من النَّقد الذَّهبي عن طريق استخراج الذَّهب من نهر باكتولوس وبين قيام إمبراطور صيني بتشغيل مطبعة النَّقد. إن كلاً من كرويسوس والإمبراطور يسبب حدوث تضخم في كمية النَّقد المتوفر. لكن الفرق يكمن في النتائج الدولية. فقطعة النَّقد الذَّهبية بإمكانها شراء باينت من المشروب في أي مكان بينما لا تستطيع قطعة نقد ورقية أجنبية القيام بتلك المهمة. ومع ذلك، ومن وجهة النظر

الداخلية، فإن أوجه التشابه بين كرويسوس والإمبراطور هي أكثر مما يتبدى للوهلة الأولى. لكن العالم الخارجي هو من ينظر إليهما بشكل مختلف.

إن سياسات الخان العظيم قد بيَّنت أن قوة الدولة هي العنصر الاستراتيجي في وضع أساس القيمة والمحافظة عليها. فأوراق النَّقد المسماة «كونتينينتالز» الصادرة عن حكومة المستعمرات الأمريكية خلال حرب الاستقلال تحولت إلى صورة مجازية لشيء لا قيمة له، أَمَّا دولارات الحكومة الفيدرالية، المرخَّصة بالدستور، فهي مقبولة منذ أكثر من مائتي سنة وخلال جميع الحروب التي خضناها. إن ليديا وجنوة وفلورنسا والبندقية لم تكن مجرد مراكز قوة اقتصاديَّة، ولكن وُجدت فيها أيضاً حكومات محلية قوية قبل أن تقوم بإصدار عملاتها الذَّهبية الشهيرة، ولكن هل سمع أحد بعملة ذهبية أصدرتها مانشيستر أو ليفربول؟.. لقد قام الفرنسيون بتغيير نظامهم المالي في عدة مناسبات خلال القرون، وقد يكون هذا هو السبب في أن الفلاحين الفرنسيين قد عُرفوا بحبهم الفطري لتخزين الذَّهب. إن الباوند الإسترليني يتمتع بأطول تاريخ متواصل بين العملات، كالمَلَكيَّة الإنكليزيَّة تماماً. وبعد تفكُّك الاتحاد السوفياتي، واجه الروس صعوبات في محاولة وضع أساس لقبول الروبل عالمياً، أَمَّا بعد توحيد ألمانيا، فقد كَسِبَ الألمان الشرقيون ميزة تبديل عملتهم بالمارك الألماني ذو الأساس الراسخ.

منذ أن تركنا أوفا وعملاته الفضية سنة 800 تقريباً، لعِبَ الإنكليز دوراً ثانوياً في قصتنا. لقد حان الوقت لنضع إنكلترا في مركز الأحداث، لأن التطورات التي حدثت هناك خلال السنوات ما بين 1700 ـ 1801 قد أدت إلى تعاظم دور الذَّهب بشكل أساسي في النظام المالي، وإلى إضفاء الصبغة

الرسمية عليه، كما أدت إلى صياغة شكل التركيبة العامة للاقتصاد العالمي كما نعرفه اليوم. وفي سياق استرجاع تلك الأحداث سيتردد في أسماعنا أصداء ابتكار هيين تسونغ غير المقصود للنقد الورقي، لأن الحدث الرئيسي هنا جاء أيضاً دون تخطيط كما أن نتائجه كانت بنفس القدر من الأهمية التاريخية.

obeikandl.com